

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بترير بعض الأحكام الخاصة
بعض الشركات القائمة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ في شأن جواز السماح بقول بعض
شركات ومؤسسات المقاولات الخاصة في القطاع العام ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات المختصة
المخصوص طبقاً للقوانين أرقام ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة
للمقاولات والإنشاءات ؛

قرر :

مادة ١ - تشرف المؤسسة العامة للمقاولات والإنشاءات على الشركات
الآتية :

- (١) شركة المقاولات المصرية (خنار إبراهيم) ... من المؤسسة
- (٢) الشركة العامة للإنشاءات (رولان سابقاً) ... الاقتصادية
- (٣) شركة حسن حلام وشركاه
- (٤) شركة أطلس للأشغال العامة ومواد البناء ، من المؤسسة العامة
للإسكان العاوني .
- (٥) الشركة المساهمة المصرية للمقاولات (العبد باشا سابقاً) ،
من مؤسسة النصر .

- (٦) شركة المؤسسات البكاكية (فيرو) من مؤسسة
- (٧) شركة الهندسة العمومية
- (٨) شركة على ضيف للمقاولات
- (٩) شركة مصطفى حامد للمقاولات

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر بجريدة الجمهورية في ٧ جادى الآخرة سنة ١٣٨١ (١٥ نوفمبر ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

- بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦١

بتعدل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت ؛

وبناء على ما آتاه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ما يأتي :

”شركة أ. ج فور مونتايندارف فادوز (فرع مصر)“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به

من تاريخ نشره ما

صدر بجريدة الجمهورية في ١٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٢ نوفمبر ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٧٩ لسنة ١٩٦١

بالشركات التي تشرف عليها المؤسسة العامة للمقاولات والإنشاءات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بترير مساهمة الحكومة في بعض
الشركات والمنشآت ؛

الجهات المختصة

الجهات المختصة